



بيان صحفي

١٦ ديسمبر ٢٠١٠

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٦ ديسمبر ٢٠١٠ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٨,٢٥٪ و ٩,٧٥٪ على التوالي، والإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ٨,٥٪.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين انخفاضا شهريا بلغ ٠,٨٢٪ خلال نوفمبر مقابل زيادة قدرها ١,٣٧٪ خلال أكتوبر، مما أدى الى تراجع المعدل السنوي للتضخم الى ١٠,١٩٪ خلال نوفمبر مقابل ١١,٠٢٪ خلال أكتوبر. وعلى الرغم من زيادة المعروض من الفاكهة والخضروات بالإضافة إلى اللحوم والدواجن خلال الشهرين الأخيرين، إلا أن الزيادات في أسعار هذه السلع منذ بداية العام لازالت تمثل أكثر من نصف المعدل السنوي للتضخم العام. ومن جهة أخرى، ارتفع معدل التضخم الأساسي بنحو ٠,٦٩٪ خلال نوفمبر مقابل زيادة بنحو ٠,٤٠٪ خلال أكتوبر بما أدى الى ارتفاع المعدل السنوي الى ٨,٥٨٪ خلال نوفمبر مقابل ٧,٧٥٪ خلال أكتوبر كنتيجة للزيادة الموسمية في أسعار بعض السلع غير الغذائية بنحو ١,٦٨٪ و ٠,٣٦٪ خلال أكتوبر ونوفمبر على التوالي، وذلك بمناسبة بداية العام الدراسي في أكتوبر واحتفالات عيد الأضحى في نوفمبر.

وقد سجل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ٥,٥٪ في الربع الأول من عام ٢٠١١/٢٠١٠ مقابل ٥,٤٪ في الربع الرابع من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، ومع ظهور بوادر التحسن في الاستثمار بعد التراجع الحاد الناتج عن آثار الأزمة المالية العالمية، فقد ظلت مساهمته في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي محدودة، ويصاحب ذلك حالة متزايدة من عدم التيقن بالنسبة للتحسن في الاقتصاد العالمي مما قد يؤثر على النشاط الاقتصادي المحلي مستقبلاً.

وبناء على ما تقدم، ورغم الزيادة في أسعار بعض السلع غير الغذائية، فإن الضغوط التضخمية الناتجة عن التعافي في الاقتصاد المحلي مازالت محدودة، وبالرغم من ذلك، فإن لجنة السياسة النقدية تتابع عن كثب مخاطر احتمالات انتقال الصدمات المتعلقة ببعض السلع الغذائية إلى أسعار سلع أخرى.

وستستمر لجنة السياسة النقدية في متابعة كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري للعمل على استقرار الأسعار في الأجل المتوسط.

دكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ المساعد- وحدة السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg